تأثير رؤية القيادة السياسية على الاستقرار السياسى فى ماليزيا خلال الفترة من عام ١٩٨١– ٢٠١٨

د. محمود صافي محمود

ملخص

أثبتت دروس التاريخ أن القياده تلعب دوراً أساسياً وفعالاً فى تحقيق الاستقرارالسياسي، وخاصة ذلك النوع من القيادة الذي يكون له رؤيته العامه والشامله للأوضاع والمشكلات التى تعاني منها البلاد برمتها وتشتمل تلك الرؤية فى نفس الوقت على خطة عامة ومتكاملة لإصلاح تلك الأوضاع والارتقاء بها من أجل إحداث التنمية. و في هذا الأطار يعطى لنا التاريخ نماذج متعدده للكثير من القيادات الرائده فى العالم والتى كانت لها رؤى شاملة للأوضاع وإصلاحها فى بلادها وكان لماليزيا نصيب من تلك النماذج الرائدة. حيث ألقت الدراسة الضوء على دور القيادات الماليزية المتعاقبة في إرساء دعائم الاستقرار السياسي في البلاد ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

كلمات مفتاحية: القيادة السياسية، الاستقرار السياسي، ماليزيا ، رؤية، مهاتير.

Abstract:

The lessons of history have proven that leadership plays a fundamental and effective role in achieving political stability, especially the type of leadership that has a general and comprehensive vision of the situations and problems that the country suffers from as a whole, and that vision includes at the same time a general and integrated plan to reform and advance these conditions in order to create Development. In this context History gives us multiple models for many of the pioneering leaders in the world who had comprehensive visions of the situations and reform in their countries, and Malaysia had a share of those pioneering models. Where the study sheds light on the role of successive Malaysian leaders in laying the foundations of

political stability in the country and facing internal and external challenges.

Key words: political leadership, political stability, Malaysia, Mahathir.

مقدمة

عمليات الإصلاح الشاملة والناجحة في أي مجتمع تبدأ من الرؤية الثاقبة للقيادة لواقع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في هذا المجتمع، ليس فقط قراءة هذه الأوضاع قراءة واعية وسليمة، ولكن من خلال أخذها في الاعتبار عند صنع قرارات السياسة العامة علي مختلف الأصعدة، وكذا تنفيذها علي نحو يتعامل بواقعية مع الإختلالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يعرفها مجتمعهم حتى يتسنى لهم تحقيق النجاح المنشود في مجالات الإصلاح المختلفة. والحقيقة أن هذه المقولة تنطبق بشكل واضح علي النموذج الماليزي في الإصلاح والتنمية. فعلي الرغم أن ماليزيا من

دول جنوب شرق آسيا إلا أنها دولة إسلامية ومحاطة بجيران من الدول القوية والغير مسلمة والإطار العام القيمي الحاكم هو "الثقافة الكونفوشيوسية" وهي بالأساس مجموعة من المبادئ التي وضعها كونفوشيوس والتي وصلت لحد التقديس عند معتنقيها فتحولت لديانة، وهي بالأساس ديانة غير سماوية "بلا إله". واستطاعت القيادة السياسية الماليزية –ذات الطابع الإسلامي– أن تدمج وتزاوج بين الطابع الإسلامي للدولة والثقافة الكونفوشيوسية، نظراً لما تتمتع به هذه الأخيرة بمميزات في ذاتها، استغلها قادة ماليزيا لتحفيز المجتمع علي العمل والنهوض والتنمية واللحاق بركب الدول المجاورة (اليابان والصين وكوريا الجنوبية) وكذلك لمواجهة التأثيرات الثقافية للمجتمع، ولاشك أن هذا قد حقق الاستقرار السياسي للمجتمع بفضل قدرة القيادة السياسية علي المزاوجة بين الطابع الإسلامي والثقافة الكونفوشيوسية وعدم التعارض بينهم. أيضا نجد أن للقيادة السياسية في ماليزيا دور كبير في عملية الاستقرار السياسي في ملمح آخر وهو "إدارة عملية التعددية العرقية". فعلي الرغم من التعددية العرقية التي عرفتها ماليزيا وما ارتبط بها من اختلالات اقتصادية واجتماعية، إلا أن الحكومات الماليزية المتعاقبة نجحت خلال عقود قليلة من تحقيق درجة يعتد بها من التنمية الاقتصادية والاجتماعية انطلاقاً من القناعة بأنه من غير الممكن تحقيق الإصلاح والتنمية المنشودة دون أن تتحقق الوحدة

الوطنية بين الأعراق المختلفة في البلاد رافعةً شعار "التنوع في إطار الوحدة". وهذا ما سيتم تناوله بقدر من التفصيل منذ تولي قائد النهضة في ماليزيا رئيس الوزراء الحالى فى فترته الثانية "مهاتير محمد" إلي رئيس الوزراء السابق "محمد نجيب عبدالرزاق" الذى تم انتخابه للمرة الثانية بعد انتخابات ٢٠١٣ وظل فى الحكم حتى مايو ٢٠١٨بعد هزيمته أمام تحالف الأمل الذى كان يقوده مهاتير محمد.

وتدور المشكلة البحثية للدراسة والتي يحاول الباحث الإجابة عليها، كالأتي:-

ما هو الدور الذي لعبته القيادة السياسية لتحقيق الاستقرار السياسي في ماليزيا في الفترة (١٩٨١– ٢٠١٨)؟

ويمكن الإجابة علي هذا التساؤل البحثي الرئيسي، من خلال إثارة عدة أسئلة فرعية تكون محصلة الإجابة عليها بمثابة الإجابة علي التساؤل البحثي الرئيسي، وهي كالآتي:-

- كيف نجحت القيادة السياسية ذات الطابع الإسلامي في الدمج بين القيم الكونفوشيوسية والثقافة الإسلامية؟

- هل كان للقيادة السياسية الماليزية دوراً بارزاً في عملية التنمية الشاملة؟
- ما هي الإستراتيجيات المختلفة التي اتبعتها القيادة السياسية لإدارة التعددية العرقية في ماليزيا؟

وتتلخص أهداف الدراسة في الأتي:-

- معرفة النظريات التي تناولت بالدراسة القيادة السياسية وسماتها وأنواعها.
- معرفة الآثار المترتبة علي عدم الاستقرار السياسي.
- الوصول إلي استنتاجات علمية تثبت أو تنفي صحة الفرضية الأساسية للدراسة حول علاقة القيادة السياسية بالاستقرار السياسي في ماليزيا.
- المساهمة في إلقاء الضوء علي الأوضاع والتطورات التي تعيشها دولة ماليزيا والتي أدت إلي نجاحها في إدارة المجتمع متعدد الأعراق.
- السعي نحو إيجاد حلول لمشكلات الأقليات العرقية في المنطقة العربية في ضوء التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق.

وفى هذا الإطار ينقسم هذا الفصل الى قسمين رئيسيين ففى القسم الاول نتناول الإطار النظرى للدراسة سواء مفهوم القيادة السياسية والاستقرار السياسي والعلاقة بين القيادة السياسية والاستقرار السياسى ثم فى القسم الثانى من هذا الفصل نتناول القيادة السياسية والاستقرار السياسى فى ماليزيا ودور القيادة السياسية فى عملية التنمية الشاملة وموقفها من القيم الآسيوية.

(١)

الإطار المفاهيمى

(مفهومى القيادة السياسية والاستقرار السياسى)

وهذا الجزء يتناول التأصيل النظري لمفهومي الدراسة وهما "مفهوم القيادة السياسية كمتغير مستقل" و "مفهوم الاستقرار السياسي كمتغير تابع"، ثم دراسة العلاقة بين المتغيرين كتمهيد لمعرفة مدي تأثير القيادة السياسية بشكل عام علي الاستقرار السياسي، ثم تخصيص الأمر وتطبيقه واثبات مدي صحته من عدمه علي حالة الدراسة وهي دولة "ماليزيا".

أولاً: مفهوم القيادة السياسية

تُعرف القيادة السياسية كعملية بأنها "قدرة وفاعلية وبراعة القائد السياسي بمعاونة النخبة السياسية، في تحديد أهداف المجتمع السياسي، وترتيبها تصاعدياً حسب أولوياتها، واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف، بما يتفق مع القدرات الحقيقة للمجتمع وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع، واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف، ويتم ذلك كله في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ

العليا للمجتمع"._وعلي ضوء ذلك، فالقيادة ليست ظاهرة فردية وإنما جماعية أساسها التفاعل بين أربعة عناصر رئيسية، هي:-

- **القائد:**- وهو يمثل العنصر الأول والأكثر أهمية وتأثيرا في العملية القيادية، ليس فقط لمكانته المتميزة، ولكن لتنوع وخطورة الوظائف التي يؤديها في حياة الجماعة السياسية وتطورها. ومع أن القائد يجب أن يمتلك جملة من الخصائص والقدرات الذاتية، فقد درجت النظم المختلفة علي منح حكامها هذه الصفة حتى فقدت الكلمة مضمونها المتميز. وبالتالي فان تغير القائد السياسي يؤثر بشكل مباشر علي العملية السياسية داخل النظام السياسي بتوجهاته المختلفة.
- **النخبة السياسية:**- وهي جماعة محدودة العدد، أعضاؤها من الأعوان والأتباع الذين يمتلكون القدرة علي الفعل السياسي، سواء بمعني المشاركة بالفعل في صنع القرارات والسياسات أو علي الأقل التأثير علي القرارات التي يصدرها القائد.

- **الموقف:**- وهو يشير إلي الأزمات أو المشاكل التي تعترض طريق الجماعة السياسية، وتسمح للقائد بإظهار قدراته مستفيداً من مساندة النخبة المحيطة به، حتى يحافظ للجماعة علي أهدافها وقيمها.
- **القيم:**- وهي الإطار الثقافي والحضاري والتراثي والأخلاقي للمجتمع، وتلعب القيم دوراً أساسيا عند تقييم المواقف، وتحديدها، وترتيب الأهداف، واختيار الوسائل، واتخاذ القرارات، واستعدادها لتحمل أعباء الموقف والاستجابة للتحديات التي تعترضها.

غير ان جماعية الظاهرة القيادية لا تنفي أن القائد-الفرد- هو الفاعل الرئيسي الذي يتحكم في مجمل التفاعلات التي تتم في هذه العملية. ويتوقف ذلك علي مدي التأثير المتبادل بين القائد وجماعته، والتي تنهض علي جمله مقومات، أهمها:- كفاءة القيادة والقدرة علي الأداء السريع والدقيق لمهمتها بما يوفق بين الأهداف المختلفة، ومدي ديمقراطية القيادة في سلوكها وإسناد سلطتها إلي التعاون، والتأثير في أطراف الجماعة، ومدي تواصل القيادة. إذ يتوقف تواصل الدور القيادي (الاستمرارية التاريخية) علي ركائز اجتماعية تتجسد في قدرة القائد علي الاستمرار في تحمل المسئوليات، وحل

المشكلات من ناحية ونوع الجماعة ومدي اتجاهها للحفاظ علي قادتها من ناحية أخري. وهكذا يتضح الترابط الوثيق بين القائد والجماعة، حيث ينتظر أفراد الجماعة مقابل مبادرتهم أن يثبت القائد كفاءته في قيادتهم نحو الهدف المنشود والقيادة بمعناها الصحيح تجمع المواطنين خلف هدف عام تخلق لديهم روح الثقة والاعتزاز. وستركز الدراسة بالأساس علي القائد السياسي باعتباره العنصر الأكثر أهمية في العملية القيادية والأيسر عملياً في تتبع خصائصه وتأثيره[١].

١ –وظائف القائد السياسي

يمثل القائد السياسي محور العملية السياسية لأنه من ناحية يشمل قمة النظام السياسي، ومن ناحية ثانية يؤدي عدة وظائف لها أثارها في حياة وتطور النظام السياسي والمجتمع، ومن أهم وظائف القائد السياسي ما يلي[٢]:–

- دوره كأداة للتغيير المجتمعي بمعناه الواسع (التنمية الشاملة)، ويرتبط ذلك الدور بوظيفة القائد في تحديد أهداف المجتمع، ووضع القرارات. وهنا تبرز أهمية اتصافه بالبراعة في تقويم المواقف، وحسن التوقيت عند اتخاذ القرارات، وإجادة اختيار الأعوان.

- دوره كأداة للتخطيط، أي أن أي تغيير يستهدف تحقيق الأهداف والقيم العليا للمجتمع، لابد وان يستند إلي التخطيط بمعني تحديد الأهداف، وترتيبها وتقدير المواقف بأبعادها وعناصرها، وتحديد عناصر القوة والضعف في المجتمع وتحديد الوسائل الملائمة للتحرك.
- دوره السياسي كأداة لتسوية الخلافات بين القوي والجماعات المختلفة في المجتمع.
- دوره كنموذج للمثاليات الاجتماعية، ويرتبط هذا الدور بالقيم، بحيث يعبر القائد في سلوكه العام والخاص عن القيم والمبادئ الأخلاقية، التي يتمناها المجتمع في أفراده، وبالأحرى في قائده.
- دوره كرمز للمجتمع، هذا الدور عادة ما يرتبط بنمط القائد البطل الزعيم الجماهيري "الكاريزمي".
- دوره في خلق الشعور بالثقة والاطمئنان والكرامة وتقدير الذات في نفس الفرد العادي في مواجهة ما يعاني في مواجهة ما يعاني من توترات وإحباطات وخوف

نتيجة الصراعات والمواقف الاجتماعية. وبهذا المعني يصير القائد "احد ميكانزيميات الدفاع"، سواء بطريق الإسقاط أو بطريق الإحلال، ويقصد بالإسقاط سعي الفرد لتخطي حالة التوتر والإحباط من خلال النظر إلي ذاته كامتداد للقائد السياسي موضع الإعجاب والتقدير، بينما يقصد بالإحلال محاولة الفرد التخلص من شعوره بالإحباط الناشئ عن فشله في تحقيق أهدافه الخاصة، من خلال إحلال الأهداف العامة التي تبناها القائد السياسي محل هذه الأهداف.

٢–الأنماط القيادية

تتعدد تصنيفات القيادة السياسية فثمة اتجاهان رئيسيان للتمييز بين الأنماط القيادية المختلفة. فالاتجاه الأول، يصنف أنماط السلطة حسب مصادر الشرعية ومن رواده "ماكس فيبر" الذي يصنفها إلي[٣]:–

- قيادة تقليدية:– تعتمد علي قدسية التقاليد، حيث يصل الحاكم إلي السلطة بالوراثة وينظر إلي نظام الحكم علي انه ابدي، ويدين الأفراد له بالولاء المطلق الذي تكرسه أنماط ثقافية تقليدية راسخة مثل "مبدأ الحق الإلهي المقدس للملوك".

- قيادة كاريزمية:– تتخذ شرعيتها من الزعامة الملهمة لحاكم يعتقد الناس انه يمتلك صفات غير عادية أو خارقة بغض النظر عن واقع صفاته الحقيقة. بيد أن هذا النمط اثبت انه غير وظيفي في عملية بناء الدولة في حالة استمرار هؤلاء القادة في جذب الولاء الجماهيري لأنفسهم، وفشلوا في نقله للمؤسسات.
- قيادة قانونية رشيدة:– لا تستند علي الفرد، وإنما علي مجموعة من المبادئ والقواعد المستقرة، وتعني حكم القانون لا الأشخاص، وعليه فان أساس ولاء المحكومين للحاكم هو الإيمان والاتفاق علي قواعد العملية السياسية بغض النظر عن شخصية من يتولي الحكم.

الاتجاه الثاني، فهو يركز علي معيار أسلوب الوصول للسلطة، ويميز بين عدة أنماط أهمها:–

- النمط الانقلابي:– ويعتمد علي الانقلاب السياسي أو العسكري كأسلوب للوصول إلي السلطة العليا، وقد انتشر الانقلاب العسكري في دول معينة بحيث أصبح

يمثل جزءاً من العملية السياسية فيها وهي تلك الدول التي أدمنت الانقلابات ولم تعرف غير القوة العسكرية طريقاً إلي سلطتها العليا.

- النمط الوراثي:– ويعتمد علي صلة الدم أو علاقة النسب والقرابة كمعيار للوصول إلي السلطة، ويساهم هذا النمط في الحد من الصراع علي السلطة والإعداد المسبق للخلف.
- النمط الانتخابي:– ويعتمد علي آلية الانتخابات كمعيار للوصول إلي السلطة ويفرز هذا النمط ما يمكن أن يطلق عليه "القيادات الديمقراطية الليبرالية" وهي قيادات تتصف بالاعتدال ورفض المواقف المتصلبة، والاستعداد للتوفيق والحلول الوسط، وتقبل النقد والمعارضة السياسية. وهي تتحرك في إطار مؤسسات ديمقراطية: مجلس نيابي منتخب، رئيس وزراء مسئول أمام المجلس النيابي، هيئة قضائية مستقلة، جهاز للخدمة المدنية، مؤسسات عسكرية غير سياسية، أحزاب سياسية ومنظمات مجتمع مدني.....الخ.

ويتم التمييز أيضا بين دور القائد المحفز للتقدم، وذلك المعيق له. وعلي صعيد العالم الثالث فان دور القائد القرد يزداد بروزاً لغياب تقاليد العمل المؤسسي، وعدم نضج التنظيمات والأحزاب السياسية، حيث يتحدد دور الزعيم بمحصلة تفاعل سلسلة معقدة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والحضارية والثقافية التي تحدد أسلوب ظهور هذا الزعيم وهل يجئ نتيجة انقلاب أو مؤامرة أو ثورة أو نتيجة تمتعه بقدرات خاصة؟.

٣-وسائل دراسة القيادة

تتعدد طرق دراسة القيادة وفهمها بتعدد العلوم الاجتماعية التي اهتمت بها، إلا انه يتم تقسيم طرق دراسة القيادة إلي أربعة مناظير، هي[٤]:-

١- المنظور النفسي (السيكولوجي):- وهو مرتبط بعلم النفس وبخاصة علم النفس الاجتماعي، واهتمامه الرئيسي ينصب علي الفرد. والقيادة أساسا في هذا الإطار هي مجرد وظيفة من وظائف الجماعة وهي نوع من أنواع التخصص ضمن الجماعة مثل تخصصات أخري مثل المحاسبة أو حفظ المعلومات. وتشير دراسات "هارولد لاسويل" و "اريك اريكسون" للاهتمام بأثر العوامل الشخصية

في القيادة السياسية، فلقد اعتبر "لاسويل" ان القائد السياسي هو إنسان يحول مشاكله الشخصية إلي قضايا عامة. بينما يصور "اريسكون" القائد السياسي كشخص يجد الحل لمشكلاته الشخصية، عن طريق تحويل أو تغيير وضع اجتماعي كبير.

٢- المنظور الاجتماعي:- يهتم بالقيادة باعتبارها ممارسة القوة (القدرة) أو التأثير (النفوذ) في التجمعات الإنسانية، مثل الجماعات والمنظمات والمجتمعات الصغيرة والأمم وتشمل ممارسة القوة ثلاث وظائف هي:- تحديد أهداف المجتمع وإغراضه وغاياته، وإيجاد الهياكل اللازمة لتحقيق الأهداف، والمحافظة علي تلك الهياكل وصيانتها. وابرز الكتاب في هذا المجال "ماكس فيبر" و "روبرت ميتشلز".

٣- المنظور التنظيمي:- يهتم المنظور التنظيمي للقيادة بمفاهيم القيادة وأنماطها ومهاراتها وطرق تطويرها وتنميتها في المحيط التنظيمي، أي في جميع أنواع المنظمات سواء الصناعية أو التجارية أو العسكرية أو التعليمية.

٤- المنظور التعليمي:- يطرح هذا المنظور ثلاث تفسيرات لدراسة من يغير التاريخ أو من يحدث التاريخ، ومن الحاكم الفعلي في أي بلد أو في أي نظام، وهي:- نظرية الرجل العظيم، ونظرية النخبة أو الصفوة، والنظرية التعددية أو الديمقراطية.

ثانياً : مفهوم الاستقرار السياسي

يرتبط الاستقرار السياسي بمفهوم الشرعية السياسية من خلال قدرة النظام علي خلق المسالك والقنوات الصالحة لاستيعاب القوي الجديدة في المجتمع، وما تفرزه هذه القوي من مصالح ومطالب، خاصة مطالب المشاركة السياسية في السلطة والثروة، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال توزيع الموارد الاقتصادية بعدالة بين الطبقات الاجتماعية دون أن تضطر إلي اللجوء إلي العنف السياسي(٥).

ويمكن التعامل مع أزمة الشرعية علي مستويين رئيسيين يعبران عن جوهر تلك المشكلة، وهما(٦):-

أ- أزمة الشرعية السياسية:- التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكثير من القضايا المتعلقة ببناء الدولة كمشكلات التحول الاجتماعي، والتطور الاقتصادي، وقضايا الديمقراطية وغيرها. وقد أشار إلي ذلك من قبل "ماكس فيبر" بإقراره أن النظام الحاكم يكتسب شرعيته من شعور المحكومين بأحقيته وجدارته في الحكم، وانه دون الشرعية يصعب علي أي نظام حاكم أن يملك القدرة الضرورية علي إدارة الصراع بالدرجة اللازمة في المدى البعيد، ومن ثم يبقي جوهر الشرعية متمثلاً في ضرورة رضا وقبول المحكومين وليس إذعانهم لفرد أو نخبة في أن يمارسوا السلطة عليهم.

ب-أزمة الشرعية الدولية:- التي تعني قبول ورضا المجتمع الدولي عن دولة ما، ولقد أسهم في تنامي تلك الأزمة انتهاء الحرب الباردة وانهيار القطبية الثنائية وسيطرة الولايات المتحدة علي العالم. كما أن الفشل الاقتصادي في تحقيق المهام السياسية يعكس المطالب الشعبية الملحة من اجل التغيير[٧].

١- <u>أبعاد الاستقرار السياسي</u>

يمكن تقسيم أبعاد الاستقرار السياسي إلي بعدين، وهما:-

١- الاستقرار الداخلي:- ويعني إدارة الصراعات في إطار مؤسسات الدولة ومن خلال توازنات القوي الداخلية، وبالتالي يرتبط بقدرة الدولة علي الاستجابة لمصادر التوتر والضغط في البيئة الخارجية وتطويعها لخدمة المصالح القومية. ومن أهم مؤشراته، الاغتيالات السياسية داخل الدولة، وعدد الصراعات التي نشبت داخل الدولة، عدد الإضرابات العامة، وعدد المظاهرات المعادية للحكومة، عدد أعمال الشغب داخل نظام الدولة، عدد القتلى الذين لقوا مصرعهم في العنف المحلي، وعدد الأزمات الحكومية داخل السياسي. فعدم الاستقرار هو رد فعل لقمع النظام السياسي في مرحلة سابقة، كما أن عدم التوازن بين القوي (العسكرية/ والاقتصادية/ والسياسية) التي ترتكز عليها الدولة قد يحدث خللاً في تركيبة الدولة نفسها ويجعلها في وضع يتسم بعدم التوازن وعدم الاستقرار [٨].

٢- الاستقرار الخارجي:- يشير إلي قدرة الدولة علي حماية وإدارة مصالحها العليا في الخارج أو من احتمالية التهديد الواردة من الخارج وردعها. فالتدخلات الدولية

وفقاً للتطورات والمتغيرات الدولية تساهم في عدم استقرار النظم السياسية بسبب تأثيرها المباشر علي المستويات الاجتماعية والاقتصادية المحلية أي أن تناغم الصراع الداخلي مع الخارجي سيؤدي إلي عدم الاستقرار السياسي[٩].

ويمكن رصد مستويين من عدم الاستقرار، وهما:-

١- عدم الاستقرار المؤسسي:- يتعلق بمؤسسات النظام، كالوزارة والبرلمان، ويرتبط ذلك إلي حد كبير بعدم الاستقرار علي مستوي النخب السياسية، ويعبر مؤشر التغييرات او التعديلات الوزارية عن عدم الاستقرار في عناصر الهيئة الحاكمة[١٠].

٢- عدم الاستقرار النخبوي:- وهو يتعلق بالممارسات الفعلية من جانب النخب في النظام، وغالباً ما يأخذ صورة التغييرات السريعة التي تشهدها النخبة الحاكمة، وسرعة تغير وتبدل شاغلي المناصب والأدوار السياسية[١١].

- ومن أهم مؤشرات الاستقرار السياسي، هي[١٢]:-

- ❖ انتشار الأمن علي الأرواح والممتلكات لدي أفراد المجتمع.
- ❖ استمرارية القيادة السياسية في مناصبها علي رأس النظام لفترة طويلة بناءاً علي رضا الشعب.
- ❖ قدرة النظام السياسي علي حماية المجتمع وتوازنه وتمتعه بالشرعية.
- ❖ اختفاء الانقسامات الطائفية والقبلية وعدم تعدد الولاءات في المجتمع.
- ❖ اختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية.
- ❖ عدم انتشار الانقلابات العسكرية والثورات والتمردات.
- ❖ ظهور البرامج التنموية طويلة الأجل.
- ❖ تطبيق الديمقراطية والمشاركة السياسية.
- ❖ قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية.
- ❖ ظهور العدل التوزيعي بشتى صوره بين أفراد المجتمع.

– عوامل الاستقرار السياسي

لكل ظاهرة مسبباتها، وظاهرة الاستقرار السياسي كما لها مؤشرات لها عوامل ومسببات أيضا، منها[١٣]:-

- ❖ الاندماج القومي، ويعني عدم وجود الولاءات المشتتة كالقبيلة أو الطائفية أو الشللية في المجتمع بل يكون المجتمع تحت حكم سلطة واحدة بدون تعدد القوي.
- ❖ التقدم المؤسسي، والذي يعني انتشار أسس النظام ومؤسساته التنفيذية والتشريعية والقضائية من اجل حماية المجتمع والحفاظ علي حقوقه.
- ❖ الازدهار الاقتصادي، والذي يعني انتشار الرخاء العام وعدم ظهور الفقر.
- ❖ عدم تدخل الدول الكبرى، أي الاستقلال والسيادة في اتخاذ القرار السياسي وعدم التبعية.
- ❖ مرونة النظام السياسي مع المتغيرات البيئية والذي يعني قدرته وكفاءته للمحافظة علي توازنه والاستجابة لمدخلاته.
- ❖ رضاء الجماهير عن السلطة السياسية، أي الولاء المنبعث من الرغبة والرضاء العام بدون استعمال العنف والقوة.

- **نتائج الاستقرار السياسي:**

ومن أهم النتائج المترتبة علي تحقيق الاستقرار السياسي، هي[١٤]:-

- ❖ الرخاء العام، وكذلك التقدم العلمي والتكنولوجي وكذلك التطور والتغيير في كل مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- ❖ تأييد الجماهير للسلطة السياسية ومن ثم ازدياد شرعية النظام السياسي وتماسكه وكذلك تماسك الجماهير مع بعضها. وهذا يؤدي بدوره إلي زيادة مكانة وسمعه الدولة في المجتمع الدولي وقوتها واستمراريتها لفترات زمنية أطول.

من خلال العرض السابق لمفهوم الاستقرار السياسي وأبعاده ومؤشراته، نلاحظ أن الكتاب والمفكرين قد اهتموا بتلك الظاهرة وأبعادها ومؤشراتها لما لها من دور في حياة البشر، إنما بقدر الاهتمام كان الاختلاف بينهم في طريق تناولهم للمفهوم وكذلك أبعاده ومؤشراته. فالبعض قد تناول المفهوم من ناحية إشباع الحاجات للأفراد، وآخرون تناوله من ناحية توازن النظام بالنسبة لمدخلاته ومخرجاته وقدرة مؤسساته علي تقبل التغيير والتكيف معه، وفريق ثالث تناوله من حيث شرعية السلطة السياسية وعدم الانقسامات

المجتمعية ووجود الولاء والرضا بالنسبة لغالبية أفراد المجتمع. واختلف أيضا المفكرين في تناولهم لأبعاد الاستقرار السياسي، إنما كل مدرسة غطت بعداً، أما المؤشرات فقد اجمع الكتاب علي الاتفاق عليها حيث رأوا أن أهم المؤشرات هو (العنف)" بشتي صوره. وبهذا كان اهتمام الباحثين بالمفهوم والأبعاد والمؤشرات للظاهرة الأساس الذي يمكن بداية معالجة ظهورها سواء كانت استقراراً أو عدم استقرار، كما أن اهتمامهم قد ساعد الباحثين علي دراسة العلاقة بين الظاهرة والمتغيرات المحيطة بها في أي مجتمع، كما سيتضح عند تناول تلك الظاهرة في دولة ماليزيا.

ثالثاً: العلاقة بين القيادة السياسية والاستقرار السياسي

يعتبر القائد السياسي المتغير المستقل في حركة النظام، فهو يمتلك القدرة علي المبادأة في دفع حركة المجتمع، شريطة أن يقترن ذلك بالسياق الملائم الذي يبرز قدرات الشخص القيادية، فالقيادة تلعب الدور الأساسي بل والاهم في تطور النظام، وتحول النظام في الغالب ما هو إلا نتيجة ظهور قيادة لديها رؤية سياسية لتوسيع نظام المشاركة السياسية وتنشيط مؤسسات المجتمع المدني وطرح مفاهيم ليبرالية للنظامين السياسي والاقتصادي علي السواء.

وتلعب القيادة السياسية دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار السياسي وبالتالي فشل او نجاح هذا الاستقرار بشكل عام. ذلك إن عملية تحقيق "الاستقرار السياسي" تتطلب وجود قيادة سياسية ماهرة ومؤمنة بالتغيير، بل وقادرة علي مواجهة القوي الرافضة للتغيير. وعلي هذا المستوي يري "ألموند باول" إن الأحداث التي تؤدي إلي التطور السياسي تنبع من ثلاثة مصادر: بيئة دولية، بيئة داخلية، نخبة سياسية من داخل النظام نفسه. فقد تصعد إلي قمة النظام السياسي قيادة سياسية تؤكد علي ضرورة حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع وحينذاك تصبح مشكلة المشاركة المجتمعية وتوزيع الثروة الاقتصادية بعدالة قمة هموم القيادة وبالتالي تطرح شعار "الاستقرار والسياسي" و "الديمقراطية"(١٥). فالاستقرار السياسي لن يتحقق إلا بالقدر الذي يريده أولئك الذين بيدهم السلطة. كما أن القيادة السياسية مسئولة عن تحقيق التماسك المجتمعي، فهي مسئولة عن ترسيخ الإيمان بقيم الاستقرار لدي الأفراد وهذا لن يتأتي إلا عندما تقوم الدولة بواجباتها في توفير المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة.

وصنف "جورج بيل" القيادة إلي ثلاثة أنماط هي "القائد الكاريزمي" و "القائد البيروقراطي" و "والقائد الديمقراطي" وينتشر النمط الأخير في النظم الديمقراطية حيث لا يحتكر القائد الديمقراطي الوظائف القيادية في النظام السياسي مثل "التخطيط، وصنع القرار، وتمثيل

الجماعات السياسية" ويكون للجماعات السياسية المختلفة الحق في صنع القرارات ورسم السياسات التي تؤثر علي حياتهم ويرتبط هذا النمط من القيادة السياسية بالرغبة في نقل السلطات إلي المؤسسات وإتاحة فرصة اكبر للجماعات والتنظيمات السياسية في المجتمع للتعبير عن مصالحها، والدفاع عن حقوق أعضائها وتمثيلهم في مؤسسات النظام بما يتيح فرصة أمام الجماهير لممارسة حقهم في صنع القرارات والتأثير فيها(١٦).

ويشير "جيروم جيلسون" إلي أن النقطة المحورية في صناعة القرارات ترجع إلي الصف الأول من القيادة، حيث أن القائد الأول هو المسئول عن صناعة القرارات والسياسات بحكمه السياسي، ويتزايد دوره بشكل واضح في حالة "ماليزيا" محل الدراسة. وفي تحليل "شومبيتر" للرأسمالية أكد علي أن المصدر الأول للتغيير والتجديد في النظام السياسي نوعية من الشخصيات تستطيع أن تطور المؤسسات المحافظة الموروثة وان تحرك الجماهير للقضاء علي سلبيتهم (وهذا ما نلحظه أيضا من خلال الدور الإنتقادي الذي قام به محاضير محمد في كتابة "معضلة المالايا" عندما انتقد الملايو وسلبيتهم)(١٧).

وأخيرا، تختلف دوافع القيادة السياسية من تحقيق الاستقرار السياسي، ومنها(١٨):-

١- إضفاء الشرعية علي النظام السياسي.

٢- زيادة الشعبية الدولية، وبالتالي فتح الباب أمام المساعدات الاقتصادية.

٣- الرغبة في البقاء في السلطة لفترات طويلة.

٤- الرغبة في تحقيق المجد الذاتي للقيادة.

٥- الإيمان الحقيقي بضرورة تحقيق الاستقرار لأنها مفتاح النهضة الاقتصادية والتنموية. وهنا القيادة السياسية يجب أن تمتلك مشروعا سياسيا ورؤية ثاقبة لما تريد فعله.

(٢)

القيادة السياسية والاستقرار السياسي في ماليزيا

وفي هذا الجزء، سنخرج خارج الإطار النظري، لندرس ما تم تأصيله أنفا علي حالة الدراسة، وهي دولة "ماليزيا" للأسباب المختلفة التي تم ذكرها في خطة الدراسة. وهنا سيتم دراسة القيادة السياسية عبر فترة زمنية معينة في ماليزيا وهم "محاضير محمد ١٩٨١-٢٠٠٣"، "عبد الله بدوي ٢٠٠٤-٢٠٠٩"، "محمد نجيب عبد الرزاق ٢٠٠٩-٢٠١٣". وسنقوم بتناول جهود هؤلاء في تحقيق الاستقرار السياسي من خلال تناول ثلاثة قضايا هامة، كان التعامل معها برؤية ثاقبة من قبل القيادة هو السبب وراء دراستنا

لماليزيا اليوم كنموذج تنموي واجتماعي قوي نستخلص منه الدروس، وهذه القضايا هي:- (القيم الآسيوية وكيف تم مزجها مع الثقافة الإسلامية، والتنمية الشاملة ببعديها الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها كانت السبب في تقليل الفوارق بين الأعراق المختلفة المكونة للمجتمع الماليزي، وقضية إدارة التعددية العرقية في ماليزيا).

أولاً:القيادة السياسية وموقفها من القيم الآسيوية.

تتميز التجربة الآسيوية بفهم خاص للديمقراطية انطلاقا من القيم الأسيوية التي تقوم علي الاتفاق والثقة في القادة السياسيين طالما كانوا يحققون الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية التي تعد أولوية مقدمة علي تحقيق الديمقراطية في تلك الدول ولا تخرج ماليزيا عن تلك القاعدة، بل وتجدر الإشارة إلي أن القيم الأسيوية قد انطوت علي عدد غير قليل من القيم الديمقراطية من أهمها المنافسة القائمة علي الاعتدال لا العنف، وحكم القانون، وأهمية الاستقرار السياسي والسعي لاكتساب ثقة المحكومين واحترام الراى العام وعدم تفضيل مبدأ توريث الحكم(١٩).

وتقوم القيم الآسيوية علي مجموعة من المبادئ تتمثل في النظام، والولاء، وتحقيق التنمية عبر رؤية ممتدة، وتصور أن القيادة القوية المستقرة أفضل من التعددية الحزبية، وقبول دور واسع للدولة والبيروقراطية في الشئون الاجتماعية والاقتصادية، والتركيز علي

الوضع الاقتصادي والاجتماعي الأفضل للجماعة بأكثر من التركيز علي الحريات المدنية وحقوق الإنسان للأفراد، بالإضافة إلي احترام السلطة والهيراركية، والنظر إلي العائلة كمؤسسة، وأولوية الجماعة علي الفرد في حال تعارض المصالح، والتركيز علي الإجماع والتوافق بدلا من المعارضة، والتركيز علي أهمية التعليم، وربما تظهر المواءمة بين كل من القيم الأسيوية والإسلام من خلال تأكيد كل منهما علي قيم العمل والحرص علي مصلحة الجماعة والاعتدال والتسامح والبعد عن التعصب والتوازن والوسطية والسلام وهو ما يناسب بشدة المجتمع الماليزي متعدد العرقيات(٢٠).

ولقد أعلن القادة الثلاث –محل الدراسة– لماليزيا عن تمسكهم بالقيم الأسيوية جنباً إلي جنب مع الثقافة الإسلامية. فنجد أن محاضير محمد رئيس الوزراء الماليزي، قدم لنا رؤية جديدة عن الإسلام وعن القيم الأسيوية امتزجا معاً ليشكلا ما أصبح يطلق عليه "المهاتيرية"، ثم نجد رئيس الوزراء التالي "عبد الله بدوي" يقدم لنا رؤيته في ما يعرف بـ "الإسلام الحضاري"، ثم نجد رئيس الوزراء الحالي والذي من المحتمل أن يظل محتفظا بمنصبه بعد الانتخابات التي ستجري في يونيو ٢٠١٣، نجده يعبر عن توجهاته الإسلامية والأسيوية من خلال سياسته الخارجية. وسيتم استعراض الثلاث رؤى بشي من التفصيل كالأتي:-

*** المهاتيرية**

تشكلت المهاتيرية – نسبة إلى مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا – من خلال عدد من التوجهات والتصورات الخاصة بالإسلام والغرب والديمقراطية والتنمية والنظام الاقتصادي العالمي والعولمة...الخ، بالإضافة إلي بعض المنطلقات والافتراضات الخاصة بالعلاقة بين الدين والدولة، والإسلام والتنمية، والديمقراطية والتنمية. وعناصر –المهاتيرية– كالآتي(٢١):-

١- **الموقف من الإسلام**، تتبني المهاتيرية رؤية تقدمية للدين تتناسب مع طموحاتها في تأسيس دولة علمانية حديثة. فرغم أن الدستور الماليزي ينص علي أن الإسلام هو دين الدولة مع ضمان الحقوق الدينية للأقليات الدينية الأخرى، إلا أن مهاتير يتجنب الحديث عن العلمانية، ويري أن السياسات التي تضمن توفير التعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والتسامح تعكس تمسكا بمبادئ الإسلام. وكما أنها لا تري في الإسلام مجرد مجموعة من الشعائر الدينية، فإنها أيضا لا تصل إلي التماهي مع منطلقات الحركات الأصولية فيما يتعلق بالعلاقة بين الدين والدولة، بل أنها تعارض الأصولية الإسلامية بشدة وتري

فيها أحد العوامل المسئولة عن تخلف العالم الإسلامي. **وفكر رئيس الوزراء الماليزي "مهاتير محمد" قائم على أن النظام الإسلامي لا يوجد به نموذج للتنمية، ولكن توجد بالإسلام مجموعة من القيم والأخلاق يستفاد منها في ترشيد النظام الرأسمالي. مثل حث المسلمين على العمل والإتقان والمساواة والعدل والتكافل الاجتماعي. ومع ذلك نجد أن ماليزيا تفردت في بعض التطبيقات الإسلامية في المجال الاقتصادي من وجود شركات للتأمين تعمل وفق المنهج الإسلامي، ووجود بعض الآليات في سوق المال تعمل وفق المنهج الإسلامي، وأيضاً وجود جامعة إسلامية متطورة في ماليزيا تتفاعل مع متطلبات العصر وتخدم قضايا التنمية. كما أن ماليزيا تفردت أيضاً بوجود صندوق الحج القائم على توفير مدخرات الأفراد المشاركين فيه في أعمار مبكرة لكي يؤدي هؤلاء الأفراد الحج عند بلوغهم سناً معينة، ولا شك أن هذه الأموال يتم الاستفادة منها في توظيفها في عمليات التنمية باعتبارها مدخرات إلى حد ما طويلة المدى**[٢٢].

٢- **<u>الموقف من الغرب</u>**، تنطلق المهاتيرية من افتراض أن الغرب بكل إنجازاته المادية والقيمية لا يشكل معطي للدول النامية أو العالم الإسلامي. وتركز بشكل خاص علي النماذج الغربية في التنمية والتطور الرأسمالي والديمقراطية. وفي تقييمه للديمقراطية الليبرالية، يؤكد مهاتير علي ضرورة التمييز بين الغاية والوسيلة، وأن الديمقراطية – رغم اعترافه بأنها واحدة من أفضل النظم السياسية التي عرفتها الإنسانية– لا تعدو كونها وسيلة للحكم غير مأمونة العواقب بالضرورة، فقد تؤدي إلي الفساد وإساءة استخدام السلطة كغيرها من الأنظمة السياسية، كما أنها لا تمثل ضمانا لتحقيق الاستقرار السياسي أو التقدم، وفي أحيان كثيرة أدت إلي الفوضى وإعاقة التطور، كما كانت في أحيان أخري سببا في تراجع معدلات التنمية. في هذا الإطار، يري مهاتير أن فكرة المستبد العادل ربما تكون هي الأنسب بالنسبة لبعض الشعوب والمجتمعات خلال مراحل معينة من التطور السياسي والاقتصادي.

- **القومية الآسيوية**، يعد مهاتير محمد من أبرز المدافعين عن القومية الآسيوية والوعي الآسيوي، واعتمد في إذكاء تلك الروح علي الدفاع عن الثقافة الآسيوية والطريق الآسيوي في التقدم. فقد لعبت المهاتيرية دورا بارزا في إذكاء الجدل الفكري العالمي حول القيم الآسيوية من خلال دفاعها الشديد – بما في ذلك داخل الولايات المتحدة والمؤسسات الاقتصادية الدولية– عن الثقافة الآسيوية والطريق الآسيوي رافضا فكرة عالمية الثقافة الغربية، بدعوى أنها الثقافة الوحيدة التي تؤكد علي قيم المدنية والحرية مقابل ارتباط الثقافة الآسيوية بقيم الاضطهاد والفساد والسلطوية. ووصل هجوم مهاتير علي الثقافة الغربية إلي حد وصفها في كتابه الصادر في عام ١٩٩٤ (بالاشتراك مع Shintaro Ishihara) بالانحطاط الحضاري، مؤكدا على قدرة آسيا على خلق منطقة ثقافية تتمتع بالعظمة التاريخية الفريدة[٢٣]. ويري محاضير محمد أن القيم الأسيوية تحمل في طياتها ما لا تحمله ثقافة أخري، مثل[٢٤]:-

- تقدير قيمة الوقت:- ثمة مجتمعات تبدي تسامحاً كبيراً مع الوقت باعتباره من الموارد الوفيرة، وفي المقابل هناك مجتمعات تنظر إلي الوقت باعتباره احد الموارد النادرة، ويجمع أبناؤها علي الأهمية الاقتصادية للوقت باعتباره احد العناصر الهامة في تكوين الثروة والرخاء. والثقافة الأسيوية تنتمي للنوع الأول من المجتمعات.
- ثقافة العمل:- وقد أثرت منظومة القيم الأسيوية كثيرا في عرق الملايو (الذين يعتبرون السكان الأصليين للبلاد) من حيث الأتي:-

- يميل كافة الماليزيون إلي تقديس العمل الجماعي وبناء علاقات قوية بين زملاء العمل تقوم علي حسن الجوار والتهنئة والمشاركة في الاحتفالات الدينية، الأمر الذي من شانه تحقيق قدر كبير من التعاون والانسجام في العمل بين الزملاء ويصب في ذات الوقت في مصلحة العمل.
- يري الماليزيون –ولاسيما المالايو- انه من الحكمة التأني في اتخاذ القرارات فضلاً عن إمكانية اتخاذ قرارات يمكن إعادة النظر فيها لاحقاً.

- الجماعية:- يصنف المجتمع الماليزي بصفة عامة ضمن المجتمعات القائمة علي مفهوم الجماعية. فمنذ الولادة يعتبر الفرد نفسه جزءاً لا يتجزأ من العائلة أو الجماعة أو العرق الذي ينتمي إليه، كما تعد العائلة بمثابة الوحدة الأساسية التي يتحدد في إطارها موقع الفرد في المجتمع فيما يتعلق بالمسئولية والواجب والحق. ويدعم ذلك ما ذهب إليه "مهاتير محمد" من أن المجتمع الماليزي والثقافة الآسيوية بشكل عام ابعد ما يكونان عن الفردية المتشددة. فهناك إحساس بالمسئولية تجاه المجتمع وإيمان قوي بالعائلة والاعتزاز بقيم العمل الجاد والعمل بروح الفريق.
- طريقة إدارة العلاقات الاجتماعية:- تصطبغ طريقة إدارة العلاقات الاجتماعية لدي الماليزيين بميل كبير إلي التكيف والسعي نحو تحقيق الانسجام والاندماج مع البيئة المحيطة بحيث أصبح ذلك احمد أهم سمات الشخصية الماليزية. وجدير بالذكر انه في إطار قيم الانسجام والتعايش يميل الملايو إلي دعم سياسات الحكومة التي تهدف إلي تحقيق الاستقرار والسلام بين الأعراق. كما

يوصف الماليزيون بدماثة الأخلاق ونبل الطباع والإيثار. وبالنسبة للملايو، فكثيراً ما يتسمحوا مع الصينيين والهنود في تصرفاتهم غير اللائقة مع كبار السن من الملايو. وهذا من منطلق أن الصينيون ضيوفهم ومن ثم فلا يجوز إحراج الضيف مهما كانت الأسباب. ويري محاضير محمد، أن الصينيون والهنود جاءوا من بلاد مكتظة السكان لا تهتم كثيراً بالتربية والتنشئة الاخلاقية مقارنة بالملايو. فالصينيون والهنود لا يفهمون معني "الإيثار" وتفضيل الغير علي نحو سليم حتى مع كبار السن، وبالتالي فقد استغلوا هذه النقطة للحصول علي مكتسبات تجارية واقتصادية من الملايو.

- التدرج السلطوي (المساواة أم الهيراركية):- يتسم المجتمع الماليزي بتباينات واضحة في توزيع القوة والسلطة وذلك فضلاً عن التراتبية الاجتماعية الموجودة سواء القائمة علي التمايزات الاجتماعية المرتبطة بالمال (الغني والفقير)، أو المكانة الاجتماعية (نظام الألقاب الموروث عن النظام الملاوي، حيث يعطي المقربون والموثوق فيهم من السلطان بعض الألقاب الشرفية القابلة للتوارث منها

علي سبيل المثال "تنكو/ داتو/ تون/...")". وفي هذا الإطار يمكن القول بان الشخصية الماليزية تتصف باحترام العلاقات السلطوية والهيراركية الاجتماعية التي تسبغ علي القيادة مكانة كبيرة وتلزم المحكومين باحترام سلطة الحاكم. وينسحب الأمر علي المستوي الإداري حيث يحترم الماليزيون رؤسائهم، كما يحرصون في هذا الصدد التعبير عن وجهات نظرهم المعارضة لمدرائهم بحذر شديد وبشكل غير مسبوق. ولعل مما يذكر أن الثقافة الأسيوية تعلي من شان الرجل علي المرأة سواء علي المستوي الأسري أو علي المستوي الوظيفي، غير أن الماليزيين يتصفون بالاعتدال في هذا الشأن. ففي إطار قيمة الطاعة ينظر إلي العلاقة بين الزوج والزوجة باعتبارها علاقة تكاملية. وفي الوقت الذي يحتل فيه الرجل موقع القيادة تعمل المرأة علي طاعته بقصد تحقيق الانسجام في هذه العلاقة.

ثانياً، الإسلام الحضاري

يحدد عبد الله بدوي الأسباب التي دفعته لطرحه هذا المشروع فيقول: "إن الإسلام الحضاري جاء لنهضة وتقدم المسلمين في الألفية الثالثة، ومن أجل المساعدة على دمجهم في الاقتصاد الحديث، كما أنه يصلح أن يكون الترياق للتطرف والغلو في الدين، وذلك لأنه يشجع على التسامح والتفاهم والاعتدال والسلام، وفي بلد متعدد الثقافات والأعراق فإن الإسلام الحضاري يهدف لمصلحة الجميع على اختلاف عقائدهم وأديانهم وأعراقهم، وانه من المؤكد أننا كمسلمين يجب أن نعامل غير المسلمين بالحسنى والإنصاف، وسوف يؤدي إلى الامتياز والتفوق، وسيكون مصدرًا للفخر والاعتزاز ليس للمسلمين وحدهم، وإنما لغير المسلمين أيضًا". وحدد عبد الله بدوي سمات المجتمع الماليزي الذي يهدف هذا المشروع إليه بالأساس في عدة سمات وهي:- انه يتحلى بالأفكار الوسطية والمعتدلة التي تساعد على تقوية بناء الأمة والدولة، ويمتلك قوامة الأخلاق الفاضلة حتى يكون قدوة للناس جميعاَ، ويتصف المجتمع الماليزي بالمسؤولية والجدية في أداء دوره وواجباته، كذلك ترابط العلاقات بين أفراده، وسيادة وحكم القانون، وان المجتمع الماليزي متحد الكلمة ومتعاون ومتكافل فيما بينه، وان الدولة تطبق تعاليم الإسلام الحقيقي وتحقق المقاصد للشريعة الإسلامية، والسمة الأخيرة هي أن الدولة رائدة وليست تابعة وذليلة[٢٥].

أن مشروع الإسلام الحضاري الذي طرحه عبد الله بدوي يعتمد على عشرة عناصر مهمة وهي التعليم الشامل الذي يجمع بين معارف الشريعة والعلوم المعاصرة والإدارة الجيدة وهي أدارة الموارد البشرية والمادية والتجديد في الحياة وبقصد هنا ترقية أساليب الحياة من ناحية التمدن والحضارة وزيادة جودة الحياة أي توفير متطلبات الحياة الكريمة وقوة الشخصية وهنا يعني الإخلاص والأمانة فالإخلاص أساس الأقوال والأفعال والأمانة هي عماد المجتمع والدولة وبدونها لا يوجد إنسان صالح ومجتمع صالح والحيوية والنشاط ويقصد هنا الإدراك والاستجابة للمتغيرات في الحياة المتجددة والشمول والسعة وهنا المقصود هو المفهوم الشمولي للإسلام فلا يؤخذ بجانب ويترك جانب ولا التعاليم المجزأة خصوصاَ وان الإسلام منهج حياة متكامل فهو عقيدة وعبادة وأخلاق ومعاملة وتشريع وقانون وتربية وتعليم ودولة ونظام فالإسلام هنا كما هو أساسا منهج متكامل للحياة ومن ثم تأتي العملية والواقعية فهو هنا يبتعد عن المثالية المجردة وإنما يعتبره منهج عملي واقعي من حيث واقع الحياة وطبيعة الإنسان ويأتي العنصر المهم في مشروع الإسلام الحضاري وهو الاستقلالية وعدم التبعية للأجنبي من كل جوانبها الفكرية والثقافية والاقتصادية والسياسية والعنصر الأخير تعزيز المؤسسة الأسرية فهنا يعتبر الأسرة هي أساس بناء المجتمع وبصلاحها يصلح المجتمع فيركز هنا على الاهتمام

بالأسرة وإعطائها الرعاية من اجل نشئ صالح. وان من ابرز المؤيدين والمساهمين في المشروع هو البروفيسور عبد الله محمد زين، وزير الشئون الإسلامية والأوقاف بماليزيا هو أحد أبرز المفكرين الماليزيين الذين ساهموا في المشروع، وهو أستاذ سابق للدراسات الإسلامية بالجامعة الوطنية الماليزية، حصل على درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر، وعمل نائبًا لمدير جامعة العلوم الإسلامية بماليزيا. وله مساهمات في مجال الفكر والدعوة الإسلامية، وعرف بالاعتدال والوسطية[٢٦].

ثالثاً، محمد نجيب عبد الرزاق

رئيس الوزراء محمد نجيب عبد الرزاق يعتبر من اقوي رؤساء ماليزيا بعد محاضير محمد. وأصبح داتو سري محمد نجيب بن تون عبد الرزاق رئيس الوزراء السادس لماليزيا في ٣ أبريل ٢٠٠٩. وهو الابن الأكبر لرئيس الوزراء الثاني لماليزيا، عبد الرزاق حسين. وقد حصل في عام ١٩٧٤ على درجة جامعية في الاقتصاد الصناعي من جامعة نوتنغهام بالمملكة المتحدة. والتحق عند عودته إلى ماليزيا بشركة النفط الوطنية "بتروناس" كموظف تنفيذي وظل يعمل بها إلى أن انغمس في السياسة بعد وفاة والده المفاجئة في عام ١٩٧٦. فعمل نائباً لوزير الطاقة والاتصالات والبريد، وكذلك نائباً

لوزير التعليم، ونائباً لوزير المالية. وبعد الانتخابات العامة لعام ١٩٨٦، عين وزيراً للثقافة والشباب والرياضة. وفي عام ١٩٩٠، عين وزيراً للدفاع ثم عين في عام ١٩٩٥ وزيراً للتعليم. واضطلع بدور كبير في بناء نظام تعليم من مستوى عالمي في ماليزيا، محولاً بلده إلى مركز تعليمي إقليمي وإلى مركز للتميز. وفي أعقاب انتخابات عام ١٩٩٩، عين مرة أخرى وزيراً للدفاع، وهو منصب ظل يشغله حتى سبتمبر ٢٠٠٨ عندما تولى منصب وزير المالية. وفي الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٤، التي جرت بعد عدة أشهر من تعيينه نائباً لرئيس الوزراء، فاز بمقعده النيابي بأغلبية كاسحة. وفي مارس ٢٠٠٩، انتخب رئيساً لحزب المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة "أومنو"، وفي أبريل عين رئيساً للوزراء وظل محتفظاً بمنصب وزير المالية[٢٧].

ويظهر البعد القيمي في سياسته التي أعلنها بعد توليه رئاسة الوزراء عام ٢٠٠٩، بضرورة التقارب مع الصين وليس اليابان كما كان في عهد سلفه محاضير محمد، ورأى أن الصين هي القطب الأسيوي الصاعد وضرورة الاستفادة من تجاربها بما يخدم المصالح الماليزية والطموح الاقتصادي والتنموي الماليزي في ان تصبح من الاقتصاديات الكبرى في العالم[٢٨].

كذلك جنبا إلي جنب مع البعد الأسيوي ظهر البعد الإسلامي في تقاربه مع دول الخليج، وفي زيارته لقطاع غزة، حيث قام محمد نجيب عبد الرزاق وقرينته ونجله وكريمته بزيارة لقطاع غزة عقب العدوان الإسرائيلي الأخير عام ٢٠١٢، وهي الزيارة الأولي لمسئول ماليزي للاراضي الفلسطينية. وكانت الرسالة انذاك واضحة، فقد اكد محمد نجيب علي دعم الشعب الماليزي بكل اطيافه ومؤسساته للشعب الفلسطيني وصموده، واكد انه تعرض للتشتت والظلم وسلب اراضيه. ووعد بتقديم مساعدات اقتصادية ومنح تعليمية لابناء الشعب الفلسطيني علي الاراضي الماليزي. وهو بهذا اكد علي البعد الاسلامي في سياسته الخارجية[٢٩].

ثانياً:القيادة السياسية ودورها في عملية التنمية الشاملة في ماليزيا.

التنمية الشاملة هي "عملية تحول تاريخي متعدد الأبعاد، يمس الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما يتناول الثقافة الوطنية، وهو مدفوع بقوي داخلية وليس مجرد استجابة لرغبات قوي خارجية، وهو يجري في إطار مؤسسات سياسية تحظي بالقبول العام وتسمح باستمرار التنمية، ويري معظم أفراد المجتمع في هذه العملية إحياء وتجديد وتواصل مع القيم الأساسية للثقافة الوطنية".

وبالتالي سيتم تناول أبعاد التنمية الماليزية وفق لرؤى القيادات الثلاث محل الدراسة.

أولا، الوضع السياسي في ماليزيا

أ- في ظل حكم محاضير محمد

سنقفز إلي نتيجة أساسية هنا مؤداها أن وتيرة التنمية الاقتصادية تسير أسرع من وتيرة التنمية السياسية. والدليل علي ذلك أن الدستور الماليزي يكفل الحق في تنظيم الأحزاب والجمعيات والنقابات، ولكن يتم تقييد هذه الحقوق في الممارسة العملية من خلال اطر قانونية أيضا، مثل[٣٠]:-

- قانون الأمن الداخلي ١٩٦٠ والتشريعات الأمنية الإضافية التي تم تمريرها في فترة حكم (مهاتير محمد). تقيد القوانين عملية انتقاد الحكومة وتسمح باحتجاز الأفراد من دون تهمة أو محاكمة لعامين متصلين. يسمح قانون الجمعيات للحكومة برفض تسجيل الجمعيات لأسباب سياسية.
- تقيد القوانين النقابية النقابات بحصر عملها وربط كل نقابة بالصناعة الخاصة بها، كما تقوم بمنع الإضرابات في قائمة طويلة من الصناعات التي تعتبر ضرورية.

- تقوم الأحزاب الحاكمة والحكومة بممارسة الرقابة غير المباشرة على معظم وسائل الإعلام.

وأحزاب المعارضة الرئيسية في ماليزيا هي (حزب العمل الديمقراطي (DAP)، والحزب الإسلامي الماليزي (PAS)، وانضمت إليهم حركة المعارضة التي نشأت بعد أن طرد محاضير محمد نائب رئيس الوزراء أنور إبراهيم الذي يملك شعبية كبيرة وذلك عام ١٩٩٨، وشُكل حزب العدالة الوطنية الذي خرج من هذه الحركة(والذي سمي لاحقا حزب عدالة الشعب بعد الاندماج مع مجموعة أخرى) جبهة معارضة موحدة مع حزب العمل الديمقراطي والحزب الإسلامي الماليزي لخوض انتخابات عام ١٩٩٩)[٣١].

التحديات التي واجهت محاضير محمد علي الصعيد السياسي

هناك انتقادات تعرض لها مهاتير محمد علي المستوي الداخلي خاصة قضية نائبه أنور إبراهيم، وانتشار الفساد والإثراء داخل حزب المالايا (أمنو) والمجتمع الماليزي، وهو ما اعترف به مهاتير نفسه. بالإضافة إلي نمو المعارضة الإسلامية المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية وتغيير الدستور والتي لا تقتصر علي الجماعات الإسلامية فقط ولكن تشمل أيضا أحزابا رسمية مثل حزب (Islam see) ماليزيا، أدت إلي ظهور

جدل واسع النطاق حول العلاقة بين الإسلام والدولة، مما دفع الحكومة إلي دعوة لجنة من الأزهر للبت فيما إذا كانت ماليزيا دولة إسلامية أم لا. أيضا صدر تشريع عام ١٩٨٧ ومنح الحكومة الحق في منع إصدار اي صحف قد تؤدى إلى إزعاج الرأي العام. كما انه بموجب قانون الأمن الداخلي يجوز اعتقال الأشخاص لمدد طويلة في حالة الاشتباه بأنهم يتصرفون بطريقة تضر امن الدولة. كما أن الدولة تدخلت لتبديل قانون القضاء بما يضمن سيطرتها عليهم. وقد تم إلغاء حق المحكمة العليا في المراجعة القضائية بعد أن أعلنت تلك المحكمة عدم شرعية انتخاب التنظيم القومي[٣٢].

ب- في ظل حكم عبد الله بدوي

فازت الجبهة الوطنية في عهد عبد الله أحمد بدوي الذي خلف مهاتير في رئاسة الوزراء، بأكثر من ٩٠ % من المقاعد في مجلس النواب في انتخابات عام ٢٠٠٤. وحصلت أحزاب المعارضة على ٢٠ مقعدا فقط من أصل٢١٩ مقعدا ونسبة مماثلة من المقاعد المتنازع عليها في الانتخابات على مستوى الولايات. حملة عبد الله الانتخابية ركزت على مكافحة الفساد، واستفاد من النمو الاقتصادي وجدد التفاؤل بعد رحيل مهاتير الذي طال انتظاره. ومع ذلك، فإن السلطات لم تترك مجالا للصدفة، فقد تم تغيير حدود الدوائر الانتخابية لمصلحة الجبهة الوطنية، واستعملت الجبهة الوطنية أموالا انتخابية

أضخم بكثير لإغراق المعارضة وكان لديها قدرة متفوقة للوصول إلى وسائل الإعلام، واقتصرت فترة الحملة الانتخابية على سبعة أيام فقط. وتم تقييد الخطاب السياسي من خلال التعديلات التي أدخلت على قانون الانتخابات والتي تعاقب المرشحين إذا عبروا عن أمور "تعزز مشاعر سوء النية، أو السخط أو العداء" واتهم مسئولو الجبهة الوطنية الماليزية المتحدة بمحاولة رشوة مرشحي المعارضة(٣٣).

والذي رجح كفة عبد الله بدوي في الانتخابات هي تصريحاته وانتقاداته للفساد والمحسوبية التي طالت – من وجهة نظره– كل مؤسسات الدولة حتى المؤسسة الأمنية. ووعد بالفعل بإلقاء القبض علي كل من يثبت تورطه بقضايا فساد حتى وان كانوا من حزبه، وبالفعل سنجد فيما بعد انه تم إلقاء القبض علي رجال أعمال بارزين والتحقيق معهم. أيضا انتقد عبد الله بدوي مهاتير محمد، وظهر ذلك من خلال ايقافة لبعض المشاريع المكلفة ماليا ورأى بأنها نوع من أنواع البذخ الحكومي مثل رفضه لخطة معده لإنشاء خزان مائي. بالإضافة إلي انه كان حريصا علي الإفصاح عن مهام الحكومة أمام الرأي العام، وحاول بقدر الإمكان تجنب ما شاب فترة حكم "مهاتير" من سلبيات.

وقد جاء تشكيل رئيس الوزراء الماليزي عبد الله أحمد بدوي لحكومته الجديدة بعد أدائه لليمين أمام ملك البلاد مفاجئاً للأوساط السياسية في البلاد. فقد أبعد بدوي سبعة من

وزرائه السابقين يعد بعضهم من ركائز الحزب الوطني (أمنو). فيما عين ستة من الوجوه السياسية الجديدة لكنها مألوفة في الحكومة الماليزية، ورقى عشرة مسئولين في حكومته، فيما أبقى على ستة وزراء في مناصبهم السابقة، وبدل في حكومته الجديدة العديد من المناصب البالغ عددها ٢٧ وزارة، ٣٢ وزيرا، و٣٧ نائبا. ولعل الحدث الأهم في تشكيل الحكومة الجديدة (والذي جعله محل انتقاد من رئيس الوزراء السابق مهاتير محمد) هو إبعاد بدوي لسبعة من وزرائه السابقين، يعد بعضهم من ركائز الحزب الوطني (أمنو) وهم السيدة رفيدة عزيز، وزيرة التجارة والصناعة العالمية، والسيد فونغ شان أونغ، وزير الموارد البشرية، والسيد عبد الله محمد زين، الوزير في مكتب رئيس الوزراء، والسيد محمد راضي شيخ أحمد، وزير الشؤون الداخلية، والسيد عزمي خالد، وزير الموارد الطبيعية والبيئية، والسيد تونكو عدنان تونكو منصور، وزير السياحة[٣٤].

أما انتخابات ٢٠٠٨، والتي أدت إلي استقالته من منصبه تاركا موقعه لنجيب عبد الرزاق، هو ما آلت إليه نتيجة الانتخابات حيث فازت الجبهة الوطنية بـ٥١٪ من الأصوات فقط و ٦٣.٥٪ من عدد المقاعد، وهو أقل من أغلبية الثلثين. وفازت أحزاب المعارضة بما مجموعه ٨٢ مقعدا من ٢٢٢ (٣٦.٩ ٪) وسيطرت على خمس من ولايات ماليزيا الـ١٣، وشكلت بعد الانتخابات ائتلافا يسمى (بالتحالف الشعبي). وبعد

أشهر من النضال عمل الأعضاء المنتخبين حديثا في البرلمان على تشكيل الحكومة، تنحى عبد الله عن منصبه كزعيم للمنظمة الوطنية الماليزية المتحدة ورئيس الوزراء وخلفه نائبه نجيب رزاق. والصفة الغالبة علي فترة حكم "بدوي" هو انه كان اضعف رئيس وزراء لماليزيا مقارنة بسلفة "مهاتير محمد" قائد النهضة الماليزية، أو خلفه "رائد الصناعة" محمد نجيب عبد الرزاق[٣٥].

ت-في ظل حكم محمد نجيب عبد الرزاق

الغي نجيب عبد الرزاق قانون "الأمن الداخلي" الذي كان يسمح بعمليات اعتقال لمدة غير محدودة دون محاكمة، والغي كذلك حاجة الصحف إلي ترخيص طباعة سنوي. أيضا شهدت ماليزيا ٣ احتجاجات شعبية ضخمة للمطالبة بانتخابات نزيهه وشفافة، وهو ما أدي إلي اتخاذ إجراءات جديدة تجاه تطوير النظام الانتخابي، ويري حزب الامنو أن اكبر دليل علي نزاهة الانتخابات ما حصدته المعارضة من مقاعد في انتخابات ٢٠٠٨.

انتخابات يونيو ٢٠١٣..... والتحديات أمام محمد نجيب عبدالرزاق

ويخوض نجيب عبد الرزاق الانتخابات تحت شعار "أولوية لرفاهية الأفراد والحفاظ علي العرق المالاوي وتعزيز الإيمان والحفاظ علي الإسلام". ويواجه حزب الامنو منافسة شرسة وخاصة بعد خسارة الجبهة الوطنية أغلبية الثلثين في البرلمان في الانتخابات عام ٢٠٠٨ للمرة الأولي منذ الاستقلال عام ١٩٥٧، وكانت هذه الضربة القاسمة وراء استقالة عبد الله بدوي والإتيان بنائبه "محمد نجيب عبد الرزاق". وبالتالي أمام محمد نجيب عبد الرزاق عدة تحديات متمثلة في المعارضة القوية، ودخول موجات كبيرة غير متوقعة من الناخبين الشباب، وكذلك العدد الكبير والغير متوقع من الناخبين الذين سينضمون الي قوائم التصويت للمرة الأولي. ويمثل الشباب تحديا حقيقا للحزب، وذلك لان هذا الجيل نشا وسط اتهامات عديدة متهمة للحزب بالفساد وعدم امتلاك رؤية طويلة الأجل لتطوير البلاد، بالإضافة إلي أنة يختلف عن الجيل الأكبر سنا الذين يدين بالولاء للمنظمة ويخشي التغير، فالشباب لا يشعرون بأنهم مدينون لحزب المنظمة الملاوية، وكونهم شباباً فلا توجد لديهم مخاوف من التغيير. وقد قدم نجيب عبد الرزاق نفسه "كإصلاحي" وقام بإلغاء عدد كبير من القوانين المقيدة للحريات وطبق برنامجاً شاملاً أطلق عليه "ماليزيا أولا" لتعزيز الوحدة الوطنية بين المجموعات الاثنية في البلاد. ولقد قادت الجبهة الوطنية الماليزية "الامنو" تنمية اقتصادية رائعة لتحول مجتمعاً ريفياً إلي

حد بعيد يتسم بمستويات عالية من الفقر في السبعينات إلي واحد من قصص النجاح في جنوب شرق آسيا حيث يندر الآن وجود الفقر الشديد وسط سكان البلاد البالغ عددهم حوالي ٢٩ مليون نسمة. ويضم حزب الامنو في عضويته حوالي ٣ مليون عضو. واكتسبت المعارضة زخماً كبيراً في السنوات الأخيرة بعد ان قادها أنور إبراهيم النائب السابق لرئيس الوزراء محاضير محمد، وحصلت المعارضة علي أغلبية كاسحة في خمس ولايات ماليزية عام ٢٠٠٨[٣٦].

ويأمل الحزب الحاكم في الاحتفاظ بالسلطة بين يديه ويعتمد بقوة علي نتائج التصويت في ولايتي صباه وساراواك واللتين تعتبرين معقلين تقليديين للحزب. الغريب أن مهاتير محمد الذي مازال يتمتع بنفوذ قوي داخل الحزب دعا نجيب إلي تسليم زمام القيادة إلي نائبه محيي الدين ياسين لتحقيق الفوز في الانتخابات المقبلة.

ثانياً، التنمية الاقتصادية

أ- **في عهد محاضير محمد**

في إطار المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة، وخصوصا في ظل مهاتير، اعتمدت ماليزيا سياسة تنمية اقتصادية حازمة وقامت بدعوة الاستثمار الأجنبي لإنشاء قطاع تصنيع الصادرات. كانت النتيجة معدلات نمو مثيرة للإعجاب منذ الثمانينات[٣٧].

ب-في عهد عبدالله بدوي

اهتم عبد الله بدوي بالجانب العلمي والتكنولوجي ورأي ضرورة إحياء البرنامج النووي الماليزي المجمد منذ السبعينيات من القرن العشرين، خاصة أن ماليزيا تمتلك التكنولوجيا القادرة على المضي فيه. وكان قد أعلن بدوي في نهاية أغسطس ٢٠٠٥ أن ماليزيا تخطط لإرسال أول رائد فضاء للهبوط على سطح القمر بحلول عام ٢٠٢٠.

ت-في عهد محمد نجيب عبد الرزاق (النموذج الاقتصادي الجديد)

في الأشهر الأولي التي تلت توليه منصب رئيس الوزراء، أنشأ داتو سري محمد نجيب بن تون عبد الرزاق مجلساً اقتصادياً استشارياً وطنياً كلفه بإجراء استعراض شامل لاقتصاد ماليزيا، وطلب منه أن يصوغ توصيات جسورة، مع كونها عملية في الوقت

نفسه، لإقامة نموذج اقتصادي جديد كفيل بتحويل اقتصاد البلاد. وفي نهاية مارس ٢٠١٠، كشف رئيس الوزراء النقاب عن التقرير الأولي الذي أعده المجلس بشأن الوجهة الاقتصادية المقبلة. وقد أوضح هذا التقرير حالة اقتصاد ماليزيا – بأوجه قوته وأوجه قصوره – وقيَّم السياسات الحالية والمجالات التي تستطيع ماليزيا أن تركز عليها في المستقبل. ويشكل النموذج الاقتصادي الجديد، الذي يُعتزم بناؤه من خلال "برنامج التحول الاقتصادي"، ركيزة أساسية من شأنها أن تمكن ماليزيا من الانضمام إلى صفوف الاقتصاديات العالية الدخل، وفقاً للأهداف التي حددتها لنفسها في الرؤية ٢٠٢٠[٣٨].

ويقول التقرير إن عملية النمو التي ستمضي فيها البلد يجب أن تكون استيعابية ومستدامة في آنٍ واحد. فالنمو الاستيعابي يتيح تقاسم المنافع على نطاق واسع بين كل المجتمعات التي تتألف منها ماليزيا. والنمو المستدام كفيل بأن يزيد ثروة الأجيال الحالية دون الجور على الأجيال المقبلة. ويقترح التقرير عدداً من مبادرات الإصلاح الإستراتيجية التي ترمي إلى توسيع نطاق المبادرة الخاصة، وتحسين المهارات، وزيادة القدرة التنافسية، وترشيد القطاع العام، واتخاذ إجراءات إيجابية مساعدة للنمو، والارتقاء بالقاعدة المعرفية وبالبنية التحتية، وتعزيز قطاعات مختارة، وكفالة الاستدامة البيئية والضريبية. وستتمثل الخطوة الثانية من هذه العملية في إجراء مشاورة عامة للوقوف على الآراء بشأن المبادئ

الرئيسية التي يقوم عليها النموذج الاقتصادي الجديد من أجل الخروج بتوصيات رئيسية تترجم بعد ذلك إلى سياسات يمكن وضعها موضع التنفيذ(٣٩).

ولدي الإعلان عن التقرير، قال رئيس الوزراء: "إن النموذج الاقتصادي الجديد عنصر حيوي في ماليزيا التي نشيدها، في ذلك البناء الذي سيخدم شعبنا في المستقبل. إن المسألة أشبة بمنزل نقيمه تحت شمس ماليزيا. إننا نحتاج إلى سقف يظلنا – إلى فلسفة جامعة تغطي جميع أجزاء المبنى. وماليزيا هي السقف الذي نحتشد تحت ظله. و"برنامج التحول الحكومي" – وهو برنامج تنفيذي يتألف من ستة مجالات رئيسية – دعامة من دعامات هذا المنزل. والدعامة الثانية هي "خطة التحول الاقتصادي" التي ستحقق النموذج الاقتصادي الجديد. أما الأرضية أو القاعدة التي سينطلق منها أبناء ماليزيا كافة إلى الأمام فهما الخطتان الماليزيتان العاشرة والحادية عشرة". وسينشر التقرير ويتاح لعامة الجمهور للوقوف على آرائه ولتمكينه من المشاركة في عملية صنع القرار. وكما قال رئيس الوزراء "لن نستطيع إنجاز خطة مقنعة وفعالة لإقامة نموذجنا الاقتصادي الجديد إلا من خلال التشاور مع "الراكيات" (الشعب) ومع سائر أصحاب المصلحة. إن أبناء الشعب – وجماعات مثل قيادات الشركات والمستثمرين – يريدون ويستحقون الإسهام في عملية صنع القرار. وعلينا أن نضع نهجاً ذا طابع تشاوري أقوى لإشراك

أهم أصحاب المصلحة في البلاد. فمن خلال هذه العملية وحدها نستطيع، أن نوسع من وجهات نظرنا، وأن نغير الأفكار الشائعة، وأن نساعد على بناء توافق شفاف ومفتوح بشأن الطريق الصحيح الذي ينبغي أن نمضي فيه. وهذا هو المسار الذي سنسير عليه. فالشعب يأتي أولاً[٤٠]".

ولقد نما الاقتصاد الماليزي –في عهد نجيب عبد الرزاق–بنسبة ٥.٢٪ خلال الربع الأول من هذا العام، إلا أن الرواتب لا تواكب الارتفاع في الأسعار وفي تكاليف المعيشة. وقد سجلت ماليزيا نموا اقتصادي مثيرا للإعجاب من خلال الاستثمار الأجنبي في قطاع الصناعة التحويلية. ووصل ناتجها المحلي الإجمالي في المرتبة ٣٦ في العالم مع حجم اقتصاد يبلغ مليار دولار٢٣٨ مليار دولار في عام ٢٠١٠ ، أو ٤١٨ مليار دولار إذا احتسبناها عبر معادلة القوة الشرائية PPP. وكذلك تحتل ماليزيا المرتبة ٨٧ في الدخل القومي الإجمالي الاسمي (٧٧٦٠دولار) و المرتبة ٨٢ في الدخل القومي الإجمالي للفرد (١٤٢٢٠ دولار)[٤١].

محمد نجيب عبد الرزاق والاستثمار في إفريقيا

مما ينم علي قوة الرؤية ومسارها الصحيح، هو تفكير رئيس الوزراء الماليزي في خلق موطئ قدم لماليزيا خارج الإقليم، وتوجه لافريقيا. ونجد هنا انه في ظل توجه الاقتصاديات الكبرى نحو الاستثمار في قارة أفريقيا، تمكنت ماليزيا من التربع في المرتبة الثالثة في سلم كبار المستثمرين الأجانب في أفريقيا بعد فرنسا والولايات المتحدة، متقدمة على القوى الآسيوية التقليدية وخاصة الصين والهند. وبلغ حجم الاستثمار الماليزي في أفريقيا بلغ مع نهاية العام ٢٠١١ نحو ١٩.٦ مليار دولار، فيما بلغت الاستثمارات الصينية نحو ١٦ مليار دولار والهندية ١٤ مليار دولار (وهذا وفقا لتقرير الذي نشر قبيل انعقاد قمة مجموعة البريكس في جنوب افريقيا عام ٢٠١٢). وهذه البيانات التي صدرت أدهشت مجتمع الاقتصاديين العالميين، وحققت ماليزيا مفاجأة اقتصادية غير متوقعة كما صرح رئيس الوزراء محمد نجيب عبد الرزاق. وأفادت إحصاءات الأمانة العامة للاتحاد الأفريقي بأن مؤسسة الاتصالات الماليزية تيلكوم، ومؤسسة النفط الوطنية الماليزية بيتروناس، ومجموعة سيمي داربي القابضة، قد سيطرت على ٥٠٪ من عمليات الاستحواذ والاندماج بين الشركات الأفريقية الآسيوية المتعددة الجنسيات خلال الفترة من عام ١٩٨٧ ولغاية ٢٠٠٥ [٤٢].

ويغطي الاستثمار الماليزي المباشر في أفريقيا، نطاقا عريضا شاملا لكل الميادين والأنشطة الاقتصادية والصناعية هناك، في مجالات النفط والغاز ومشتقاتها، وإنتاج زيت النخيل، والصيرفة والتمويل، ويشمل كذلك قطاع العقارات وإنشاء وتشغيل البنى التحتية كالطرق السريعة وخطوط سكك حديدية. كما يشمل حقول الاتصالات وتقنية المعلومات والبث التلفزيوني، إضافة للشحن الجوي والبحري وإدارة المطارات والسياحة والترفيه. وتمكنت ماليزيا في ٢٠٠٨ من الاستحواذ على شركة خدمات توزيع المشتقات النفطية في زيمبابوي من شركة شيل النفطية، كما باعت شيل حصتها البالغة ٨٠٪ من أسهم أكبر شركات المصافي النفطية في جنوب أفريقيا "شركة إنجن" لشركة بتروناس الماليزية(٤٣).

برنامج "بيكان" الرقمي في عهد نجيب عبدالرزاق

تم الاعلان عن هذا البرنامج في نهاية يناير ٢٠١٠، وهو البرنامج الذي سيزود سكان مقاطعة "بيكان" في ولاية باهانغ، بأحدث منجزات التكنولوجيا الرقمية. ويرمي هذا البرنامج إلى ضمان نفاذ جميع سكان المقاطعة إلى منافع التكنولوجيا الرقمية. ويعبر إطلاق برنامج بيكان الرقمي عن تصميم الحكومة على إدراج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإستراتيجية الرقمية للمقاطعة، بما يتماشى مع جدول الأعمال الوطني.

ويعد البرنامج الرقمي للمقاطعة عنصراً رئيسياً يسهم في تحقيق الهدف الوطني المتمثل في التغطية الالكترونية بنسبة ٥٠٪ قبل نهاية عام ٢٠١٠. وقد نُظم إطلاق برنامج بيكان الرقمي من جانب وزارة الإعلام والاتصالات والثقافة، بالاشتراك مع اللجنة الماليزية للاتصالات والوسائط المتعددة. وقال رئيس الوزراء محمد نجيب عبدالرزاق "في سعينا إلى أبناء الشعب أينما وجدوا، يعد سد الفجوة الرقمية من خلال إيصال المرافق والخدمات الحديثة إلى مختلف أرجاء البلاد، بنهج يقوم على إنشاء مقاطعات رقمية، خطوة أولى في الاتجاه الصحيح. فأي شخص في أي مكان يجب أن يكون، وسيكون بالفعل، قادراً على التمتع بمنافع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كي تستطيع ماليزيا أن تتحول إلى بلد مرتفع الدخل. إن إستراتيجية المقاطعة الرقمية تستخدم نهج 'تجميع أحجار البناء' – الذي يركز على أصغر الوحدات حجماً. ومن خلال تحقيق التكامل بين هذه الوحدات، سنبني ولايات رقمية وسنمضى من هناك لبناء 'أمة رقمية"(٤٤).

وسيحدد برنامج بيكان الرقمي وتيرة تطور المقاطعات الأخرى في البلد. ومن خلال التعاون الذكي مع مختلف أصحاب المصلحة في الحكومة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، ستتيح المبادرة لأهالي "بيكان" تملك حاسوب شخصي وستوفر لهم خدمات مثل النقاط الساخنة اللاسلكية، وحسابات البريد الإلكتروني المجانية، وخدمات الحكومة

الإلكترونية. وتنفيذ الرؤية الرامية إلى إنشاء المقاطعات الرقمية يقتضي إقامة شراكات ابتكاريه بين القطاعين العام والخاص من أجل توفير الفرص واستنباط الحلول. فإلى جانب وزارة الإعلام والاتصالات والثقافة واللجنة الماليزية للاتصالات والوسائط المتعددة، ينفذ مشروع بيكان من خلال دعم وتعاون كثير من الجهات الشريكة والراعية، ومنها شركات Wi-Net Technology Sdn Bhd، وTelekom Malaysia Berhad، وIntel Malaysia Sdn Bhd، وHeiTech Padu Berhad، وAstro، وHewlett-Packard Malaysia، وDanawa Resources Sdn Bhd، وMaxis Communications Berhad، و DiGi Telecommunications Sdn Bhd، وCelcom Axiata Berhad، وU Mobile Sdn Bhd، والوحدة الماليزية للتحديث والتخطيط الإداريين، ووزارة التعليم(٤٥).

وتتسم تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها على نطاق واسع في ماليزيا في عهد نجيب عبد الرزاق، بأهمية بالغة لإقامة اقتصاد قائم على المعرفة. وقد أدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تحسين كفاءة الشركات الماليزية وإلى زيادة القدرة التنافسية لماليزيا في الاقتصاد العالمي. وعلى الصعيد العالمي، تحتل ماليزيا

المرتبة الثالثة بين المواقع المفضلة للنشاط التجاري الخارجي. وتستطيع شركات تكنولوجيا معلومات والاتصالات الماليزية توفير طائفة واسعة من الخدمات تشمل[٤٦]:-

- الاتصالات المحمولة واللاسلكية.
- استحداث البرمجيات التي تخدم التطبيقات المتعلقة بالأعمال التجارية.
- تطبيقات الأعمال التجارية القائمة على الإنترنت في القطاع المالي.
- تنمية المحتوى الرقمي.
- التوصيل البيني للشبكات والتعاقد الخارجي في مجال التجارة الإلكترونية.
- المعلوماتية البيولوجية.
- الحكومة الإلكترونية.

وماليزيا هي الموقع الأول الذي تختاره شركات غرب آسيا في مجال التطوير الخارجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وستستمر السياسات الحكومية التقدمية، وبيئة العمل العالمية الطراز، والحوافز المغرية في جذب الأعمال التجارية من شتى أنحاء العالم ومن اجل ذلك افتتح تون عبد الرزاق مركز بحثي يحمل اسمه وهو يعرف اختصارا بـ "TARRC (Tun Abdul Razak Research Centre)" [٤٧]وهذا المركز البحثي

الذي تحدث عنه الجميع باعتباره الصرح العلمي الذي استقطب كافة العقول الماليزية لتقديم الأبحاث التي تفيد الصناعة بكافة أشكالها. وقامت قناة الـ BBC الإخبارية بعمل فيلم وثائقي عن ذلك المركز العملاق واعتبرته احد الصروح العلمية الضخمة في منطقة جنوب شرق أسيا ولهذا المركز موقع الكتروني كالتالي:- http://www.tarrc.co.uk/

ثالثاً:القيادة السياسية وإدارة التعددية العرقية في ماليزيا.

غدت ماليزيا نموذجاً للمجتمع متعدد الأعراق والأديان. إذ يتكون المجتمع الماليزي من جماعات البوميبوترا (Bumiputra) وهم السكان الأصليين للبلاد وتضم (الأورانج أصلي، والمالاي، وجماعات بوميبوترا اخري). وجماعات من غير البوميبوترا (Non-Bumiputra) والتي تضم (الصينيين/ والهنود/ والاوراسيون). ويتسم التكوين العرقي للمجتمع الماليزي بدرجة عالية من التنوع دينياً وعرقياً ولغوياً، وذلك فيما بين سكان ماليزيا البالغ عددهم حوالي (٢٧.٧٣) مليون نسمة وفقاً لتقديرات ٢٠٠٨، مقارنة بحوالي ٢١.٥٢٠.٠٠٠ وفقاً لتقديرات ٢٠٠٠. هذا ويتوقع أن يصل تعداد سكان ماليزيا إلي ٣١.٥ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٠. ويمثل المالايا السكان الأصليين للبلاد أي حوالي ٦٥.١٪ من إجمالي سكان الدولة في حين يمثل الصينيين ٢٦٪، ويمثل الهنود ٧.٧٪، هذا إلي جانب ١.٢٪ المجموعات العرقية الأخرى من التايلانديين،

والاندونيسيون، والاستراليون، والأوروبيين، بالإضافة إلي الأعراق الاخري الصغيرة مثل (الكادزان والأبيان التي تقطن ولايتي صباح وساراواك[٤٨].

وعلي الرغم من ان ٦٠٪ فقط من الماليزيين يدينون بالدين الإسلامي، إلا إن الدستور الماليزي نص علي أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة وهو يكفل حرية العبادة لمعتنقي الديانات الأخرى، وجميع المؤسسات الدينية في ماليزيا لها الحق في امتلاك وإدارة منظماتها الخاصة. ويدين بالبوذين حوالي ١٩.٢٪ من سكان البلاد معظمهم من الصينيون، ومعظم الهنود يدينون بالهندوسية بنسبة ٦.٣٪ مع وجود نسبة محدودة من السيخ، وحوالي ٩.١٪ يدنون بالمسيحية و ٢.٦٪ من أتباع الكونفوشيوسية والتاوية ومعتقدات صينية تقليدية، وحوالي ٢.٥٪ أصحاب معتقدات أخري مثل المذهب الروحي (Animism) والشامانية والبهائية وغيرها[٤٩].

كذلك تتعدد اللغات واللهجات في ماليزيا بالإضافة إلي لغة البهاس (اللغة الرسمية للبلاد) توجد لغات ولهجات أسيوية أخري ترتبط بالجماعات المختلفة المتعايشة في المجتمع الماليزي من أهمها اللغات واللهجات الصينية المختلفة (الكانتونية، الماندارين، الهوكيين، الهاكا، الهاينان، والتيوتشو)، ولغات ولهجات مرتبطة بالهنود مثل (الاميل، والتلوجو، والمالايا لام)، كما توجد لغات ولهجات مرتبطة بالجماعات الأخرى مثل اللغات

واللهجات المحلية في شرق ماليزيا والتي من أكثرها انتشاراً لغة "الأبيان" ولغة "البابيا كريستانج"(٥١).

وإذا حاولنا النظر إلي جذور التكوين العرقي للمجتمع الماليزي سنجد أن تلك الجذور تمتد إلي ما قبل الاستعمار البريطاني، حيث كان المجتمع الماليزي تغلب عليه الوحدة العرقية نظراً لسيادة العرق المالاوي فقط ثم بدأت ملامح ذلك المجتمع في التغير نظراً لقدوم الهجرات المختلفة من الصين والهند لماليزيا من اجل العمل، حيث كانت ماليزيا مكاناً خصباً ملئ بالفرص. وكانت الهجرات القادمة تأتي بأعداد صغيرة هرباً من الأحوال الاقتصادية المتدهورة في بلادها من اجل العمل والحصول علي الأموال، ومن ثم العودة مرة أخري إلي بلادهم. ولم تكن في نية هؤلاء المهاجرين الإقامة في ماليزيا، حيث كان المهاجر يأتي بدون عائلته من اجل تحقيق الثروة والعودة من جديد لبلاده. ولقد دعم ذلك الإقبال علي الهجرة لماليزيا طبيعتها الغنية والتي جعلت من الزراعة فيها النشاط الأساسي نظراً لجودة التربة ووفرة المياه. أضف إلي ذلك موقع ماليزيا الخاص في الربط بين دول جنوب أسيا من ناحية والربط بينها وبين دول العالم العربي وأوروبا من ناحية أخري. ولم تكن تلك الوفود الأولي من المهاجرين الصينيين والهنود لتمثل مصدر خطر أو تهديد أو تثير أي مشاكل نظراً لقلة أعدادهم، وبالتالي عدم تعاظم مطالبهم. أضف

إلي ذلك أن تلك الوفود كانت قادرة في الاندماج في نسيج المجتمع واستيعاب ثقافته وهذه كانت احد العوامل المشجعه في نفس الوقت للهجرة(٥٢).

وظلت الأمور تسير علي هذا النحو –الغير مقلق– حتى مجئ الاستعمار البريطاني والذي عمل علي جلب مزيد من العمالة الصينية والتي كانت تبلي بلاءاً حسناً في مجال الأعمال التجارية والصناعية خاصة في صناعة القصدير والمطاط. وفي هذا الصدد يري محاصير محمد أن "التحالف المصلحي" بين المستعمر البريطاني والمهاجرين الصينيين الساعين للثروة هو الذي حطم الطبقة التجارية المالاوية التي كانت موجودة قبل حلول الاستعمار، الأمر الذي فرض علي المالايا النزوح من المدن والمناطق الصناعية والتجارية الكبرى إلي المناطق الريفية. وقد استمر هذا الوضع الغير العادل حتى بعد جلاء المستعمر البريطاني عن ارض المالايو ونشأة الدولة الماليزية الحديثة عام ١٩٧٥م. إذ استمرت سيطرة الصينيين علي مقاليد الحركة الصناعية والتجارية في البلاد. وبالطبع كان لتلك الأوضاع أثرها علي العلاقة بين العرقيتين، حيث بدأت تنحي منحي خلافي وظلت الأحداث والظروف المختلفة في دفع تلك العلاقات نحو حافة الهاوية حتى وقع مالم يكن يحمد عقباه من أحداث دامية كان أهمها في ١٩٦٩م(٥٣).

وبعد استعراض طبيعة المجتمع الماليزي، والجذور التاريخية للتعددية التي يعيشها المجتمع، واهم الخلافات بين العرقيات الثلاث الكبرى في المجتمع الماليزي، يصبح من المنطقي التساؤل حول كيفية حل تلك المعضلة في المجتمع من قبل القيادة السياسية؟. وقبل الإجابة علي هذا التساؤل، لابد من استعراض استراتيجيات الدولة في إدارة التعدد العرقي بصفة عامة، وهى [٥٤]

- إستراتيجية هيمنة الدولة، وهي تتضمن:-
  - سياسة الإخضاع.
  - سياسة عزل الجماعات المناضلة.
  - سياسة الاجتناب.
- إستراتيجية الفيدرالية والكيمونات العرقية.
- إستراتيجية الديمقراطية التوافقية وتقاسم السلطة.

أما عن دور القيادات الثلاث في التعامل مع الأزمة، فنجده بدا من البوابة الاقتصادية حيث اتبعت سياسات تصب جميعها فيما يعرف بـ "سياسات التمييز الايجابي"[٥٥] أي تفضيل عرق الملايو سكان البلاد الأصليين والارتقاء بهم دون الجور علي حقوق

العرقيات الاخري. وبالتالي كانت سياسات التمييز الايجابي الاقتصادية والاجتماعية هي محور الحل الذي توصل إليه القادة الثلاث وان كانت البيئة التي ظهر فيها كل قائد تختلف عن الأخرى، وبالتالي الهدف واحد ولكن اختلاف البيئة والمناخ العام خلق اختلاف في الآلية المستخدمة من قبل كل قيادة. فنجد هنا تعامل "تون عبد الرزاق "والسياسة الاقتصادية الجديدة" و "محاضير محمد وسياسة التحديث الشامل للبلاد" و "عبد الله بدوي وسياسة القضاء علي الفساد والإسلام الحضاري كوسيلة للتعايش" و "محمد نجيب عبد الرزاق والنموذج الاقتصادي الجديد كوسيلة لو ضع أهداف كبري للمجتمع كافة دون الإخلال بثوابت ضرورة تحسين وضع المالاي اجتماعيا واقتصاديا".

وفي هذا السياق جاء تولي محيي الدين ياسين رئيس وزراء ماليزيا العاشر الحالي في مارس ٢٠٢٠ في وقت تواجه فيه ماليزيا تراجعا اقتصاديا بالإضافة إلى أثر تفشي فيروس كورونا المستجد على التجارة وانخفاض أسعار النفط العالمية. حيث أن أن المجتمع الماليزى ينظر حالياً بشئ من الترقب إلى محيي الدين ياسين وهل سوف يفشل فى الخروج بماليزيا من الأزمة أنه سوف ينتهج نهجاً آخر يعيد إلى الأذهان ما قام به " تون عبد الرزاق" الذى شغل منصب رئيس الوزراء فى الفترة من ١٩٧٠ وحتى ١٩٧٦

ولقب بـ "أبو التنمية فى ماليزيا" بعد أن أرسى عدداً من التقاليد الهامة مثل السياسة الاقتصادية الجديدة التى هدفت إلى مساعدة الملايو وتكوين تحالف حاكم موسع من الأحزاب السياسية وحكومة وحدة وطنية بالإضافة إلى ما قدمه من اتجاهات جديدة فى سياسة ماليزيا الخارجية والتى مكنت ماليزيا من الظهور كقائد ومتحدث باسم العالم الثالث فى العقدين التاليين.

الخاتمة

من خلال استعراض الدراسة لأهم المحاور والمؤشرات التي تم الاستعانة بها للتدليل علي الدور القيادي البارز في تحقيق الاستقرار السياسي في ماليزيا، نجد انه قد تم إثبات فرضية الدراسة وهي أن هناك علاقة طردية بين دور القيادة وتحقيق الاستقرار السياسي. ولقد لمسنا ذلك من خلال تحقيق اكبر قدر من الاستقرار السياسي في عهد رئيس الوزراء محاضير محمد نظرا لكاريزميته ورؤيته الثاقبة في التعامل مع الثلاث قضايا محل الدراسة (القيم الأسيوية، التنمية الشاملة، التعددية العرقية)، في حين نجد انحناء في معدل الاستقرار في عهد رئيس الوزراء عبد الله بدوي نظرا لضعف الرؤية وافتقاد دور الزعامة مثل سلفه، ثم نلاحظ صعود لمنحني الاستقرار السياسي مرة أخري في عهد رئيس الوزراء الأسبق محمد نجيب عبد الرزاق على الرغم من اتهامه في بعض قضايا الفساد في أواخر فترة ولايته وقبل هزيمنته من رئيس الوزراء السابق مهاتير محمد ، و قد عيت القيادة الماليزية الحالية ممثلة فى محيي الدين ياسين منذ مارس ٢٠٢٠

وحتى الان هذا الواقع الذى يحرص على العمل من خلال محاولة ترسيخه للاقتصاد الماليزى وتحقيقه للاستقرار السياسى الذى يشهد تنامى قوى معارضة اضافة الى ضمانه استمرارية التوازن العرقى.

الهوامش

[1] د/ جلال عبد الله معوض، **القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية**، (القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٢)، صـ ١٧٧

[٢] كرم خميس، "القيادة والتنمية في النظم الثورية (سوريا–العراق– ليبيا)"، **تجدد القيادة والتنمية في الوطن العربي**، صلاح سالم زرنوفه و عبد العزيز شادي (محرران)، (جامعة القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٤)، صـ ١٩٨.

[٣] Mehran Tamadorfar, **The Islamic policy and political leadership**, (London, West view press, 1989), p.7.

[٤] El baki Hermassi, **Leadership and national Development in north Africa**, (USA, University of California press, 1972)

[٥] د/ بشير محمد خضرا، **النمط النبوي–الخليفي في القيادة السياسية العربية والديمقراطية**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، صـ ٨١ وما بعدها

[٦] نيفين مسعد، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٨، ط١)، صـ٥.

[٧] محمد بشير حامد، "الشرعية السياسية وممارسة السلطة: دراسة في التجربة السودانية المعاصرة"، **المستقبل العربي**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٩٤، ١٩٨٦)، صـ٣٦.

[٨] علي الصاوي، **مدخل في علم الاجتماع السياسي**، (القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٩٥)، صـ ٢٩.

[٩] أمين هويدي، **العسكرة والأمن في الشرق الأوسط: وتأثيرها علي التنمية والديمقراطية**، (بيروت، دار الشرق، ١٩٩١)، صـ ٥٢–٥٣.

[١٠] ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، (عمان، دار مجدولاوي، ٢٠٠٤)، صـ ٢٢٠.

[١١] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ج ٦، ١٩٩٠)، صـ ٢٥٦.

[١٢] عبد الكريم علي محمد الخطيب، "ظاهرة الاستقرار السياسي في الجمهورية العربية اليمنية: ١٩٧٠-١٩٨٣"، **رسالة ماجستير**، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨)، صـ ٢٧، ٣٢، ٣٣.

[١٣]حسن بكر، أسباب العنف السياسي ودوافعه: دراسة ميدانية في أسيوط ١٩٩٤، **مجلة الفكر العربي**، عدد ٩٣، ١٩٩٨، صـ ٨-١١.

[١٤]حسنين توفيق إبراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، صـ ٤٨.

[١٥] عبد الكريم لافي، المعارضة السياسية والتحول الديمقراطي بالمغرب (١٩٩٢-١٩٩٨): **رسالة ماجستير**، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣)، صـ ٤٠.

[١٦] ابراهيم فؤاد الشيخ، القيادة وبناء القوة في الريف: **رسالة دكتوراه**، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٩)، صـ ٢١.

[١٧]د/ هدي حافظ ميتكيس، النخبة السياسية في تونس ١٩٥٦-١٩٧٠: **رسالة ماجستير**، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨١)، صـ ٢٧.

[١٨] Paul Cammaek, **Capitalism and Democracy in the third world: The Doctrine for political development**, Critical political studies, London, 2000, p. 192

[١٩] Jeffrey C.Kennedy, "Leadership in Malaysia: Traditional values, International Outlook", The Academy of Management Executive, Vol 16, No 3, Aug 2002, PP 15-26.

[٢٠] I bid, p24-25

[٢١] محمد فايز فرحات، "ما هي المهاتيرية"، ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، متاح علي الرابط:-

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/FI1E1.HTM

[٢٢] Mahathir Mohamed, "Islam: The Misunderstood Religion", Islamic Studies, Vol 36, No 4, Winter 1997, PP 691-700.

[٢٣] Ooi Kee Beng, "Mahathir As Muslim Leader", Southeast Asian Affairs, 2006, PP 172-180.

[٢٤] د/كمال المنوفي، ود/ جابر عوض، ود/ حسن البصري (محررون)، **الصورة الذهنية المتبادلة: دراسة ميدانية علي عينة من الطلبة المصريين والماليزيين**، مرجع سبق ذكره، صـ ١٤٢، ١٥٠.

[٢٥] Khadijah Md.Khalid, "Malaysia's Foreign policy under Najib", Asian Survey, Vol 51, No 3, May/June 2011, PP 429-452.

[٢٦] عبد الكريم صالح المحسن، "ماليزيا ومشروع الإسلام الحضاري"، متاح علي الرابط الأتي:-

http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=265014&r=0

[٢٧] http://www.bernama.com/arabic/news.php?id=40454

وكالة الأنباء الوطنية الماليزية

[٢٨] أ.د/ هدي ميتكيس، "**النظم السياسية الأسيوية**"، سلسلة محاضرات غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مارس ٢٠١٣).

[٢٩] http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=917410

[٣٠] Bridget Welsh, "Tears and Fears: Tun Mahathir's Last Hurrah", Southeast Asian Affairs, 2004, PP 139-155.

[٣١] I bid, pp 150.

[٣٢] د/ محمد السيد سليم، "الإسلام والتنمية في ماليزيا"، متاح علي الرابط:- http://www.albayan.ae/one-world/1998-10-16-1.1020527

[٣٣] http://ar.qantara.de/إصلاحات-بدون-ديمقراطية/٩٧٨٣c9907i1p756/

[٣٤] المرجع السابق

[٣٥] المرجع السابق

[٣٦] http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=11700&article=57298#.UXbw1GJAfCA

[٣٧] Anwar Ibrahim, "Values and Muslim Democracy Universal", Journal of Democracy, No 3, 17 July 2006.

[٣٨] Michael O'shannassy, "Malaysia in 2010", Asian Survey, Vol 51, No 1, Jan/Feb 2011, pp 173-185.

[٣٩] Ibid

[٤٠] I bid

[٤١] http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=707407&issueno=12426

[٤٢] http://www.aljazeera.net/light/97bf4c0e-b160-4e00-8a8b-af44be2d88ae/48b42864-ff75-41ff-a990-987cac3faf91

[٤٣] المرجع السابق

[٤٤] Rabia Naguib and Joseph Smucker, "When Economic Growth Rhymes With Social Development: The Malaysian Experience", Journal of Business Ethics, Vol 89, 2009, pp99-113.

[٤٥] I bid

[٤٦] I bid

[٤٧] http://www.tarrc.co.uk/

[٤٨] جابر سعيد عوض، "محاضير محمد وقضية التعددية العرقية في المجتمع الماليزي"، في **الفكر السياسي لمحاضير محمد**، (جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦)، صـ ١٧٣.

[٤٩] كمال المنوفي، جابر سعيد عوض، هدي ميتكيس (محررون)، **الأطلس الماليزي**، (جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦)، صـ ١٨٣- ١٩٢.

[٥٠] عادل الجوجري، **مهاتير محمد النمر الأسيوي: من شاب متمرد إلي بطل إسلامي**، (دمشق، دار الكتاب العربي، الطبعة الاولي، ٢٠٠٨)، صـ ١٢٦.

[٥١] د/ جابر عوض، ماليزيا والعالم العربي، مرجع سبق ذكره، صـ ١٣٠، ١٣٥.

[٥٢] المرجع السابق، صـ ١٣٦.

[٥٣]محمد مهدي عاشوري، **إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية**، (عمان، المركز العالمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٢)، صـ ٣٩،٤٠.

[٥٤] رأى أنور إبراهيم أن سياسات العمل الإيجابي لم تؤسس لاستقلالية مجتمع البومبوترا بل باتوا يعتمدون على دعم اصطناعي دون تحسين وضعهم الاقتصادي أو الاجتماعي.